

Distr.: General
15 June 2012



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بما

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وبالإشارة إلى مذكراتها السابقة بخصوص الأوضاع الحالية في الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من مسيرة الإصلاح التي بدأتها سوريا استجابة للمطالب الشعبية واحتياجات الدولة إلى التنمية والتطور، تتشرف بإطلاع سعادة السفيرة لاورا دوبوي لاسار رئيسة مجلس حقوق الإنسان على مسار انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) التي أجريت في الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، وأعلنت نتائجها بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢. فبالرغم من التاريخ العريق لعمل مجلس الشعب السوري الذي يرجع إلى بدايات القرن العشرين، كانت لهذه الانتخابات أهمية خاصة جعلت منها تجربة جديدة لسوريا. وتود الجمهورية العربية السورية اطلاعكم على تفاصيل هذه التجربة:

١- تم إجراء هذه الانتخابات في إطار الدستور الجديد للجمهورية العربية السورية الذي أقر في استفتاء شعبي أُجري في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو الدستور الذي تضمن تعديلات هامة منها إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق الخاصة بدور حزب البعث في الدولة والمجتمع، وقرارات هامة تأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والالتزامات الدولية المتعددة التي أخذتها سوريا على عاتقها في إطار منظومة حقوق الإنسان الأُممية.

٢- وقد جرت هذه الانتخابات بموجب قانون انتخاب جديد يحمل الرقم ١٠١ لعام ٢٠١١ سبقه الإعلان عن قانون جديد للأحزاب في سوريا، يحمل الرقم ١٠٠ لعام ٢٠١١، ويضع قواعد جديدة وعصرية لإنشاء الأحزاب في سوريا وتعزيز النشاط الديمقراطي. وبالفعل كان عدد الأحزاب المرخص لها بخوض المعركة الانتخابية يفوق ١٨ حزباً، علماً بأن عدد الأحزاب التي خاضت الانتخابات الماضية كان ٩ أحزاب فقط. فقد صدر قانون جديد للأحزاب أخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية في قوانين الانتخابات والمعايير الدولية لحرية التجمع.

٣- وكان لا بد من وضع قانون آخر لاستكمال حلقة الإصلاح الانتخابي وتحقيق شفافية ونزاهة الانتخابات بل وقوانين الدول بشكل أعم، ألا وهو إنشاء محكمة دستورية عليا تم إنشاؤها مؤخراً. وباختصار جرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في سوريا في إطار منظومة جديدة للانتخابات أعدت وفقاً لأعلى المعايير الدولية بحيث تضمن الحق المتساوي في التمثيل لجميع فئات المجتمع، والشفافية والنزاهة وحق كل فرد في حرية الرأي والتعبير وحقه في التجمع والانتماء إلى أحزاب وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعدد كبير من قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة، وهي النصوص التي وافقت سوريا عليها جميعها وتعهدت بتنفيذها.

٤- وقد بلغ عدد المشاركين في الانتخابات ٩٥٧ ١٨٦ ٥ مواطناً، يشكلون ما نسبته ١,٢٦ في المائة ممن يحق لهم الاقتراع في سوريا، أدلوا بأصواتهم بشكل حر تماماً في ١٥ دائرة انتخابية.

٥- ويبلغ عدد مقاعد مجلس الشعب الجديد ٢٥٠ مقعداً، حصلت النساء فيه على ٣٠ مقعداً وهي نسبة جيدة بالنظر إلى أن هذه الانتخابات تجري في ظروف استثنائية في تاريخ سوريا. ورغم ذلك فإن الجهود ستبقى مستمرة على أمل أن تحظى النساء السوريات بنسبة أفضل في المرة القادمة، تعكس مكانتهن المتميزة في المجتمع السوري والجهود المبذولة لتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً.

٦- وقد اعترض عدد من المرشحين ووكلائهم على سير العملية الانتخابية في عدد من المراكز لمخالفتها قانون الانتخاب الجديد، الأمر الذي استدعى إعادة الانتخاب في ١٨ مركزاً انتخابياً، وبالتالي، تأخر إعلان النتائج. والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تعاد فيها الانتخابات في قسم من المراكز، مما يدل على الحرية الديمقراطية التي رافقت الانتخابات.

٧- وتم إعلان النتائج بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢ في مؤتمر صحفي حضره عدد كبير من ممثلي الإعلام الوطني والدولي.

٨- وعلى الرغم من إجراء هذه الانتخابات في إطار منظومة جديدة من القوانين التي تهدف إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي يجعل من مسألة حقوق الإنسان أولوية من أهم أولوياته، استجابة لمطالب الشعب المحقة. إلا أن هناك من لم يرد لهذه العملية النجاح، ولم يرد لعملية التقدم والإصلاح أن تستمر في سوريا، وأراد فرض التخلف والتطرف والسلفية على المجتمع السوري كي يعطي نفسه ولداعميه الذرائع باستمرار حمل السلاح وقتل السوريين وخطفهم وتعذيبهم وتدمير ممتلكاتهم وانتهاك حقوق الإنسان. وقد عملت بعض المجموعات الإرهابية المسلحة على تشويش العملية الانتخابية، ورفض نتائج الانتخابات حتى من قبل أن تبدأ.

٩- وقد رفض الشعب التهديد واستجاب لصوت الإصلاح واختبار العملية الديمقراطية الجديدة، فكانت نسبة المشاركة جيدة بالنظر إلى الظروف الراهنة التي تمر بها سوريا.

١٠- إن ما أُحرز في عملية الانتخابات هذه من إنجازات وما صُودف من عثرات وعوائق جعلت منها تجربة فريدة من نوعها تحرص سوريا على التعلم والاستفادة منها في اتخاذ خطوات إصلاحية إضافية في المستقبل، وتؤكد أنها جرت بنّية صادقة وجهد حقيقي للمضي في الإصلاحات الديمقراطية والشعبية القائمة على الحوار. ولعلها نقطة البداية لأي تغيير في سوريا.

١١- إن حرص الجمهورية العربية السورية على إطلاع الإجراءات الخاصة على هذه المعلومات إنما ينبع من رغبتها الصادقة في التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية غير المنحازة إلا لحقوق الإنسان وغير المسيّسة، ومن رغبتها في زيادة معرفة الإجراءات الخاصة بالعملية الإصلاحية والديمقراطية التي تجري في سوريا رغم الصعوبات الكبيرة التي تُواجهها من إرهاب داخلي وحصار خارجي وإعلام يكذب يومياً. ففي ساعة كتابة هذه السطور، على سبيل المثال، كانت المحطات التلفزيونية التي دأبت على الكذب فيما يتعلق بسوريا تزعم أنه سقط عدد كبير من مسؤولي الدولة، وهو ما سيثبت لديكم أنه غير صحيح. فهذا مثال بسيط يدل على الصورة الوهمية الكاملة التي تحاول تلك الأجهزة الإعلامية بناءها عن سوريا بدعم وتوجيه وتمويل من دول أصبحت معروفة بعداؤها لسوريا.

وتطلب البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ترجمة هذه المذكرة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة ونشرها وتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان تحت البند ٤ من جدول الأعمال.

تغتتم البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية هذه المناسبة لتعرب لرئيسة مجلس حقوق الإنسان عن فائق اعتبارها وتقديرها.